محاضرة رقم 4

موجهة لطلبة السنة الأولى

مقياس: مدخل إلى علم السياسة

موضوع المحاضرة:

الأحزاب السياسية ودورها في عملية التنمية السياسية

 أ.د. طاشمة بومدين

 أستاذ التعليم العالي

 كلية الحقوق والعلوم السياسية

 قسم العلوم السياسية

مقدمة:

 إن تعريف الأحزاب السياسية لابد من أن يبدأ كباقي الظواهر السياسية بالتأصيل النظري، كمحدد لسماته الأولية والتي تتحدد في ثلاث سمات:

ـ أن الحزب هو جزء من كل، حيث أن كلمة حزب بحكم اللفظ نفسه ترتبط بمفهوم الجزء « Part ». ولكن بالرغم من أن الحزب يمثل فقط جزءا من كل إلا أن هذا الجزء يجب أن يسلك منهجا غير جزئي، ويتصرف كجزء ذي ارتباط بالكل.

ـ أن الأحزاب ليست هي الكتل أو الأجنحة، بمعنى أنه ما لم يكن الحزب مختلفا عن الكتلة أو الجناح فهو ليس حزبا. فالأحزاب إنما تطورت عن الكتل أو الأجنحة التي إرتبطت بالإنتخابات والممارسات البرلمانية ولكنها أضحت شيئا مختلفا عنها.

ـ أن الأحزاب هي قنوات للتعبير، بمعنى أن الأحزاب هي أدوات أو هيئات تقوم بالتعبير عن مطالب إجتماعية محددة([[1]](#footnote-2))

المطلب الأول: ماهية الأحزاب السياسية:

أولا: تعريف الحزب السياسي:

 إن جميع التعاريف التي تناولت الأحزاب السياسية تمحورت حول إظهار الإيديولوجية الحزبية من جهة، والقوة التنظيمية من جهة أخرى. من هنا كانت الصعوبة في إعطاء تعريف موحد جامع. فالحزب السياسي يعرفه الأستاذ "جيوفاني سارتوري" « Giovani Sartori » أنه" جماعة سياسية تتقدم للإنتخابات، وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الإنتخابات مرشحين للمناصب العامة"([[2]](#footnote-3)). أما الأستاذ المتخصص "موريس دوفرجيه" « Maurice Duverger » فيعرف الحزب أو أحزاب الجماهير الشعبية بأنها "تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام" ([[3]](#footnote-4))

 في حين يرى الأستاذ"بول مارابوتو" « Paul Marabuto » أن الأحزاب هي جمعيات هدفها العمل السياسي. ويقترب من هذا التعريف التصور الذي يبدو أكثر دقة وشمولا الذي قدمه الأستاذ " قوقال" « Gogvel » أن الحزب هو تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الإستيلاء كليا أو جزئيا على السلطة حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه)[[4]](#footnote-5)(.

 أما الأستاذ "جوزيف لابالومبارا" « Joseph Lapalombara »، والأستاذ "ميرون وينر" Weiner » «Myron فقد حددا عناصر مفهوم الحزب في أربع نقاط أساسية:

ـ استمرارية التنظيم سواء من حيث البرنامج الزمني المتوقع له، أو سواء من حيث استمرار قيادته.

ـ امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي، مع وجود اتصالات منتظمة داخلية و بين الوحدات القومية و المحلية.

ـ توافر الرغبة لدى القادة على كل المستويين المحلي و القومي للقيام بعملية صنع القرار، وليس مجرد التذكير على مستوى السلطة.

ـ اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار للحصول على التأييد الشعبي ([[5]](#footnote-6)).

 وعلى الرغم من أن أغلب دارسي الأحزاب السياسية، قدموا تعريفاتهم للحزب السياسي فإن البعض لم يهتم بمسألة التعريف بشكل مباشر، ابتداء من كتاب الأستاذ الفرنسي " موريس ديفرجيه" «Maurice Duverger » الأحزاب السياسية الذي صدر سنة 1951، لا نجد فيه تعريفا واضحا للحزب السياسي. وكذلك الأستاذ الإيطالي "جيوفاني سارتوري" « Giovani Sartori » في مؤلفه الذي صدر 1976 بعنوان الأحزاب والنظم الحزبية، ثم استدرك الموقف نتيجة دخول الدراسات الحزبية ضمن عديد من المجالات السياسية، وظهور الأحزاب بدول العالم الثالث ليطلق مصطلح "الظاهرة الحزبية" للدلالة على كل الأحزاب أو أي كيان شبه حزبي يقوم بمهام الأحزاب السياسية، فالأحزاب هي كتل وأجزاء وهيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة.

 أما في الفكر الماركسي فيعرف الحزب بأنه "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاط بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي" ([[6]](#footnote-7)).

 ويعرف الحزب الشيوعي بأنه " طليعة الطبقـات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الإستغلال بشتى أشكـاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم

ديكتاتورية البروليتاريا "([[7]](#footnote-8)).

 فمفهوم الحزب عند الفكر الشيوعي والاشتراكي هو حزب طبقي حيث يتم التركيز فيه على التكوين الاجتماعي للحزب، والارتباطات الاقتصادية لأعضائه والمراتب التي يحتلونها في السلم الاجتماعي. فالحزب في الفكر الماركسي هو جزء من طبقة معينة، بل وقسم متقدم أو طليعي في الطبقة، وأن الحزب الثوري أو العمالي يرتكز على طبقة العمال ويمثل قاعدتها.

 أما الأحزاب السياسية في الخبرة الإسلامية، فإن كان طرحها يختلف عن المفهوم الغربي (الليبرالي والماركسي)، إلا أنها كانت موجودة من خلال الفرق والأحزاب الإسلاميـة.إذ عرف المجتمع الإسلامي المعارضة والتعددية السياسية المنظمة منذ معركة صفين، فنشأت تيارات كبرى تقوم كل منها على رؤية للديـن و التاريخ ودور الإنسان والموقف من السلطة والثورة، وكان أهمها الخوارج والشيعة والمعتزلة التي كان لها برامج ومشروعات للحكم تشترك في مناهجها الإجتماعية ومطالب مجتمعاتها ومستوياتها المعرفية([[8]](#footnote-9)).

 وخلاصة القول، تتفق هذه التعاريف المتباينة بأحقية الحزب في الحرية السياسية من أجل الوصول إلى السلطة.

ثانيا: الظاهرة الحزبية في النظرية السياسية الحديثة:

 في النظرية السياسية الحديثة تعتبر الأحزاب السياسية من أهم ملامح الديمقراطية، وذلك باعتبارها ممثلة للإرادة الشعبية، التي تحضر عبر الانتخابات، انتخابات داخلية من خلال انتخاب الأجهزة المسيرة للحزب وطنيا وجهويا وإقليميا، وكذلك عبر المشاركة في المؤتمرات واختيار مرشحي الحزب، وانتخابات خارجية عبر تقديم برامج والقيام بحملات انتخابية خارجية عبر تقديم برامج والقيام بحملات انتخابية لإقناع الناخبين، وذلك للوصول إلى الحكم، وأخيرا لتطبيق برنامجها.

 والأحزاب السياسية بهذا المعنى، تمثل التيارات الفكرية والسياسية الموجودة في المجتمع، والتي تتنافس على فرض برامجها، عبر إقناع الناخبين الذين يمثلون فئات عريضة من الشعب، وهي بذلك تقوم بوظيفة في غاية من الأهمية، وهي وظيفة ترشيد الإختلاف بين التيارات الفكرية والسياسية والدينية داخل المجتمع، لأن التنافس الانتخابي هو المحدد الوحيد لفرض البرنامج الانتخابي، وليس المحدد هو الصراع والتناحر القبلي ةالإثني والمذهبي.

 لذلك نجد الأحزاب السياسية قد حضرت كركن أساسي ضمن النظرية السياسية الحديثة، فلا يمكن تصور دولة ديمقراطية من دون أحزاب ومن دون تنافس انتخابي ومن دون تداول سلمي على السلطة، وحتى في الأنظمة الملكية، أصبحت الأحزاب السياسية تقوم بدور أساسي في بلورة المفهوم الحديث للسياسة، والذي يربط ممارسة السلطة بالإرادة الشعبية.

 وقد ارتبط المفهوم الحديث للأحزاب السياسية تاريخيا بالمرجعية الليبرالية الحداثية التي نجحت في إحداث قطيعة مع المفهوم القديم للسلطة باعتبارها إلهية مطلقة، وفي المقابل أسست مفهوم حديث يعتبر السلطة شأنا بشريا خالصا، يمارسها الشعب عبر ممثليه الذين ينتخبهم من بين مرشحيه، تقدمهم الأحزاب السياسية كممثلين لبرامجها الانتخابية.

 وقد حضرت الأحزاب السياسية في الفقه المعاصر، باعتبارها تنظيمات دائمة على المستويين القومي والمحلي، تسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة([[9]](#footnote-10)).

 ومن خلال هذا التعريف، يمكن التركيز على ثلاثة مقومات أساسية للحزب السياسي:

1 ـ ممارسة السلطة: تعتبر الرغبة في الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة أهم مقومات الحزب السياسي، وهذا ما يميزه عن جماعات الضغط Groupes de pression، فإذا كانت وظائف هذه الأخيرة تتوقف عند التأثير على ممارسي السلطة والضغط عليهم لتحقيق مصالح فئوية خاصة بها، فإن الحزب السياسي يسعى للوصول إلى السلطة لتطبيق برنامجه الإنتخابي، الذي مكنه من الأغلبية البرلمانية، هذه الأغلبية تفقد مشروعيتها إذا لم تتحول إلى حكومة مستقلة، تمتلك سلطة تشريعية وتنفيذية تمكنها من تطبيق برنامجها الانتخابي، مع الخضوع إلى الرقابة الشعبية. فالحزب السياسي بهذا المعنى يفقد مسوغ وجوده كما يفقد قيمته السياسية، إذا لم تتوفر له الشروط الملائمة لممارسة السلطة ـ تشريعيا وتنفيذيا ـ باعتباره ممثلا للإرادة الشعبية التي قادته في الانتخابات إلى ممارسة الحكم.

2 ـ الحصول على المساندة الشعبية: يستند الحزب السياسي أساسا على تمثيل الإرادة الشعبية، إذ يعمل على بلورة الإرادة الشعبية عبر الانتخابات، على شك قرارات سياسية بعد وصوله إلى الحكم. وهو بذلك يمارس سلطة شرعية باعتباره حاصلا على المساندة الشعبية، التي تجسدها صناديق الاقتراع. وبهذا المعنى فإن أي سلطة سياسية تفقد شرعيتها إذا لم تحصل على المساندة الشعبية، وتصبح بذلك مغتصبة للحكم، ويجب على الشعب إخضاعها للإرادة الشعبية.

3 ـ تنفيذ سياسة محددة: ترتبط هذه السياسة بالضرورة بالبرنامج الانتخابي الذي يقدمه الحزب لناخبيه، ويلتزم بتطبيقه إذا نجح في الانتخابات ووصل إلى الحكم، وحتى يستطيع الحزب تطبيق برنامجه الانتخابي بعد حصوله على الأغلبية البرلمانية، لا بد أن تتوفر له الشروط السياسية الضرورية المرتبطة بممارسة مجموع السلطات (التشريعية، التنفيذية) التي تخولها له الشرعية الشعبية التي يمتلكها عبر الانتخابات([[10]](#footnote-11)) .

 هذه المقومات هي أساس النظرية السياسية الحديثة للحزب السياسي، كما ظهر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتطور خلال القرن العشرين، ويعد الآن من أهم ركائز الديمقراطية. ففي الأنظمة الجمهورية لا يمكن مثلا تصور النظام السياسي الفرنسي خارج إطار الحزبين (الإتحاد من أجل حركة شعبية اليميني، والحزب الإشتراكي اليساري)، وحتى في الأنظمة الملكية، لا يمكن تصور النظام السياسي البريطاني مثلا خارج إطار الحزبين (العمال والمحافظون)، كما لا يمكن تصور النظام السياسي الإسباني خارج إطار الحزبين (الاشتراكي والشعبي).

 وسواء في الأنظمة السياسية الجمهورية أو الملكية، فإن الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات ديمقراطية، تمارس السلطة وتطبق برامجها السياسية وتحصل على الدعم الشعبي انتخابيا، وباعتبارها الممثل الوحيد للإرادة الشغبية، فهي تمتلك جميع السلطات تشريعيا وتنفيذيا، بل وتحضر كسلطة مستقلة بذاتها، إذ أن هناك آراء في الدول الغربية الليبرالية تقترح أن تصبح هيئة الناخبين سلطة إلى جانب سلطات الدول الثلاث المعروفة، ويسمي "موريس هوريو" هيئة الناخبين ب "سلطة الاقتراع".

المطلب الثاني: تصنيف النظم الحزبية:

 توجد أنواع متعددة من الأحزاب وتختلف باختلاف طريقة تنظيمها، كما توجد اختلافات بين نظم الأحزاب من حيث عددها، وحجم كل حزب بالنسبة للأحزاب الأخرى، واستراتيجية عمل كل منها. فمجموع كل هذه العلاقات بين الأحزاب يكون نظاما من العلاقات الثابتة نسبيا. ونتيجة لاختلاف هذه العلاقات بين الأحزاب من دولة إلى أخرى قد يكون النظام الحزبي السائد في الدولة هو نظام تعدد الأحزاب، أو نظام الحزبين، أو نظام الحزب الواحد. ومن المتفق عليه أنه لا يمكن فهم طريقة سير أي نظام سياسي لدولة ما إلا إذا عرفنا النظام الحزبي القائم، وعلاقات الأحزاب بعضها بعض، وكيفية امتزاج النظام الحزبي بالنظام السياسي للدولة ككل.

 ويتم في العادة تصنيف الفقهاء والمختصين في علم السياسة النظم الحزبية حسب معيارين، أولهما عدد الأحزاب حيث يتم على أساسه التمييز بين نظام الحزب الواحد والحزبين زتعدد الأحزاب، وثانيهما درجة المنافسة السياسية وتداول السلطة حيث تصنف إلى نظم حزبية غير تنافسية وتشمل نظام الحزب الواحد، ونظم حزبية تنافسية وتتضمن نظامي الحزبين وتعدد الأحزاب، ونظم حزبية شبه تنافسية وهي نظم التعددية الحزبية المقيدة في الدول النامية.

أولا: النظم الحزبية التنافسية:

 إن النظم التنافسية تتدرج في درجة التنافس المسموح بها للأحزاب، وفي مدى الحرية المتروكة لتكوين الأحزاب، وفي نوع العلاقات المتبادلة بين الأحزاب المتنافسة. ولذلك يحسن القيام بعملية تصنيف داخلية بالنسبة للنظم التنافسية تعتمد على درجة التنافس المتاحة للأحزاب. وعلى هذا الأساس يمكن ترتيب الأحزاب التنافسية في شكل منحنى تنازلي يتدرج فيه التنافس من أعلى إلى أسفل، وهذا المنحنى المتدرج يؤدي إلى ترتيب الأحزاب التنافسية على النحو التالي:

1 ـ نظام تعدد الأحزاب:

2 ـ نظام الحزبين :

3 ـ نظام الحزب المسيطر:

 كما يمكن تدريج الأحزاب بشكل أكثر تفصيلا، فكل شكل من هذه الأشكال الثلاثة يمكن تقسيمه إلى قسمين:

 فنظام تعدد الأحزاب ينقسم إلى: تعدد الأحزاب الكامل أو التام، وتعدد الأحزاب المعتدل.

 ونظام الحزبين ينقسم إلى: نظام حزبين جامد، ونظام حزبين مرن.

 ونظام الحزب المسيطر ينقسم إلى: نظام حزب مسيطر عادي، ونظام حزب مسيطر شديد السيطرة([[11]](#footnote-12)).

1 ـ نظام تعدد الأحزاب multipartisme Les systémes du:

 تتبنى أغلب الدول الغربية نظام تعدد الأحزاب بدرجات متفاوتة وذلك باستثناء بعض الدول الأنجلوسكسونية، كإنجلترا والولايات المتحدة وكندا ونيوزيندا واسستراليا، التي تتبنى نظام الحزبين، كما توجد في دول أخرى كاليابان والهند وباكستان وتركيا والديمقراطيات الجديدة في دول شرق أوربا وبعض الدول الافريقية جنوب الصحراء.

 ويتصف هذا النظام باتساع نطاق الأحزاب المشاركة في المنافسة على السلطة، ويتمكن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية اللازمة في تشكيل الحكومة بمفرده، أو قد تكوين إئتلاف حكومي بين حزبين أو أكثر في حالة عدم نيل أي حزب هذه الأغلبية. ويعد هذا النظام دعامة للديمقراطية لأنه يضمن انتقال السلطة وتداولها سلميا عبر الانتخابات، وانتشار السلطة والمشاركة والرقابة ([[12]](#footnote-13)).

أـ تعدد الأحزاب التام Le multipartisme Intégral: يقصد بتعدد الأحزاب التام أو الكامل الذي يوجد فيه عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع، إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفه الذي يعبر به عن مصالح فئة محدودة، دون أن يهتم بمحاولة التوفيق بين مصالح هذه الفئـة ومصالح

الفئات الأخرى.

ب ـ تعدد الأحزاب المعتدلtempéré Le multipartisme: يعنى هذا النظام وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي إلى تكوين جبهتين كبيرتين كل جبهة تضم عددا من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية هاتان الجبهتان تتقدمان للناخب ببرنامجين بحيث يسهل عليه الاختيار، كما تقوم كل جبهة مكونة من عدد من الأحزاب بالعمل معا كوحدة واحدة داخل البرلمان. ويؤدي هذا الائتلاف والتكتل إلى إدخال تعديل جوهري على نظام تعدد الأحزاب إلى حد يجعله شبيها بنظام الحزبين ([[13]](#footnote-14)).

 ويعتمد نظام تعدد الأحزاب المعتدل على درجة صلابة التحالف وعلى كيفية تحقيق الإئتلاف. وبعبارة أخرى فإن تعدد الأحزاب المعتدل يتوقف على طبيعة الأحزاب الداخلة في التحالف، وما إذا كانت أحزابا جامدة تفرض على النواب المنتمين إليها التصويت على نحو معين، أم أحزابا مرنة تترك لأعضائها حرية التصويت. ويعني هذا أن طريقة ودرجة تنظيم الأحزاب الداخلة في التحالف تؤثر على نظام تعدد الأحزاب.

2ـ نظام الحزبين السياسيين bipartisme Les systémes du:

 في هذا النظام يتنافس على السلطة ويتداولها حزبان كبيران، ومن أشهر نماذجه، الولايات المتحدة الأمريكية (الحزبان الديمقراطي والجمهوري)، وبريطانيا (حزبا العمال والمحافظين). وفي كلا النموذجين توجد أيضا أحزاب أخرى ولكنها ضعيفة، مما يجعل المنافسة على السطة قاصرة على الحزبين الكبيرين.

 وفي هذا الإطار يجب أن نميز بين شكلين من نظام الحزبين: فهناك نظام الحزبين الجامد والذي يقوم على تنظيم تصويت أعضاء الحزب في البرلمان، بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معين في المسائل الهامة، كما أن هناك نظام الحزبين المرن الذي يترك حرية التصويت لأعضائه.

 وتعتبر بريطانيا نموذجا لنظام الحزبين الجامد، إذ يتعين على النواب البرلمانيين أعضاء الحزب اتباع تعليمات الحزب عند التصويت داخل البرلمان وإلا وقع عليهم عقوبة العزل. ويؤدي هذا التنظيم الجامد إلى توفير الثبات والاستقرار والسيطرة للحكومة، إذ يكون رئيس الحكومة متأكدا من إخلاص وولاء الأغلبية التي تسانده.

 وعلى العكس فإن الولايات المتحدة تعتبر نموذجا لنظام الحزبين المرن، فلا يفرض لأي من الحزبين نظاما على نواب الحزب فكل عضو من أعضاء الكونجرس له حرية التصويت دون أن يسنشير حزبه. ونتيجة لذلك يمكن أن يؤدي هذا النظام المرن إلى عدم استقرار السلطة التنفيذية إذا لم يكن هناك فصل عضوي بين السلطات يوفر الاستقرار للحكومة. ولعل هذا هو السبب في أن نظام الحزبين المرن في الولايات المتحدة لا يؤثر على استقرار الحكومة، لأن النظام الرئاسي الأمريكي قائم على الفصل العضوي بين السلطات.

3ـ نظام الحزب المسيطر Parti dominant:

 في ظل نظام الحزب المسيطر يكون داخل الدولة أكثر من حزبين، ولكن أحد الأحزاب وهو الحزب المسيطر يستأثر بالسلطة نظرا لقوته ولحصوله على الأغلبية تحول بين الأحزاب الأخرى وبين إمكانية وصولها إلى السلطة. ومن هنا يمكن التمييز بين نظام الحزب المسيطر العادي Parti dominant، ونظام الحزب شديد السيطرة Parti ulta-dominant.

أ ـ الحزب المسيطر العادي: يتميز الحزب المسيطر بأنه يتمتع بمركز وحجم كبيرين، كمايتمتع بمركزمتميز بالمقارنة بجميع الأحزاب الأخرى. ويحتفظ الحزب المسيطر بمركزه المتفوق نتيجة لتعدد وضعف الأحزاب المنافسة له، وهو بذلك يختلف اختلافا جوهريا عن نظام الحزب الواحد، الذي يحتكر الحياة السياسية نتيجة لمنع إنشاء الأحزاب السياسية بنص الدستور.

ب ـ الحزب شديد السيطرة: يكمن الخلاف الأساسي بين نظام الحزب المسيطر العادي ونظام الحزب شديد السيطرة في حجم الحزب المسيطر وعدد أصوات الناخبين التي يحصل عليها ونسبة المقاعد التي يحتلها داخل البرلمان. فالحزب المسيطر العادي لا يتعدى ما يحصل عليه نسبة 40% من الأصوات التي تم الإدلاء بها، إلا في حالات نادرة إستثنائية. هذا الإستثناء يعد القاعدة العامة بالنسبة للحزب شديد السيطرة الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات، كما يفوز بأكثر من نصف عدد مقاعد البرلمان.

ثانيا: الظم الحزبية غير التنافسية:

 يتمثل جوهر هذه النظم في انعدام المنافسة السياسية واحتكار حزب واحد للسلطة، ويمكن في هذا السياق التمييز بين عدة أنواع لهذه النظم، ومنها:

أ ـ نظام الحزب الواحد في الدول الشمولية: يحتكر السلطة حزب واحد يهيمن على الساحة السياسية ولا يسمح بالمعارضة، وينطلق من إيديولوجية سياسية متكاملة تحدد الغايات العليا للمجتمع ووسائل وسبل تحقيقها، ويعتبر أداة النظام السياسي في تنشئة المجتمع وفق مبادئ هذه الإيديولوجية، ومن أمثلته نظام الحزب الواحد في الأنظمة الشيوعية والنازية والفاشستية سابقا.

ب ـ نظام الحزب الجماهيري الواحد في الدول النامية الافريقية والآسيوية: ساد هذا النظام في معظم هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال لرؤيتها إياه أفضل النظم الحزبية لتحقيق التنمية والتكامل القومي. ورغم اتفاق هذا النظام مع النظام الشمولي من حيث استئثار حزب واحد بالسلطة وعدم السماح بالمعارضة، إلا أنه على خلاف الثاني يفتقر إلى إيديولوجية متكاملة. وقد تحولت أكثرية هذه الدول خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين إلى أشكال أخرى للنظم الحزبية و بخاصة التعددية الحزبية المقيدة أو النظم الحزبية شبه التنافسية. وشهدت دول منها تحولات متقلبة ومتضاربة في هذا الخصوص في مواكبة ثورات زانتفاضات شعبية وانقلابات عسكرية.

جـ ـ نظام الحزب القائد في إطار جبهة وطنية مكونة من عدة أحزاب: يحتفظ الحزب القائد في إطار هذه الجبهة بوضع متميز عن الأحزاب الأخرى من حيث القيادة والتوجيه والتخطيط واحتكار حرية العمل والتحرك في مجالات معينة كالجيش والجامعات، ولا يسمح بحرية العمل السياسي للأحزاب غير الأعضاء في الجبهة، ومثال ذلك نظام الجبهة الوطنية القومية والتقدمية بقيادة حزب البعث في العراق (1973ـ1978) وفي سوريا منذ عام 1972.

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية وأزمات التنمية السياسية:

 تعتبر الأحزاب السياسية أداة لإدارة عملية التنمية السياسية مع أدوات أخرى مثل البيروقراطية أو الجيش أو القيادة، بل أحيانا ما ينظر إلى الأحزاب السياسية باعتبارها من أهم أدوات التنمية السياسية على الإطلاق في المجال السياسي. فالحزب على حد تعبير الأستاذ " جوزيف لابالومبارا" « Joseph Lapalombara » رمز للتحديث السياسي، مثلما

تمثل السدود والمصانع رموزا للتحديث الإقتصادي ([[14]](#footnote-15)).

 ولقد أسهب الأستاذ " دافيد أبدر" « David Apter » في وصف الدور التنموي الذي تقوم به الأحزاب، فهي أكثر من أي أداة أخرى تكون ذات تأثير مباشر على المجتمعات لكونها تستخدم في أنشطتها كافة الوسائط التحديثية المتاحة، مثل المدارس ومنشآت الأعمال، والمشروعات التجارية،...فالأحزاب على حد تعبير الأستاذ" دافيد أبدر" تلعب دور المنظم لتكوين الأفكار الجديدة، وإنشاء شبكة إتصالية لهذه الأفكار ولربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكن من تحقيق القوة السياسية، وتعبئتها وتوجيهها([[15]](#footnote-16)).

 وعليه، فإن مواجهة أدبيات التنمية السياسية للظاهرة الحزبية تمت من خلال الأعمال التي تربط بين أزمات التنمية من ناحية، و الأحزاب في الدول المتخلفة من ناحية أخرى حول محورين أساسيين هما:

أولهما: أثر أزمات التنمية في نشأة وتطوير وتشكيل الأحزاب.

ثانيهما: هو دور الأحزاب السياسية في حل أزمات التنمية السياسية.

 فمن الناحية الأولى، قدّمت أدبيات التنمية إسهامات تتجاوز الأفكار التي تربط ظهور الأحزاب بالظاهرة البرلمانية أو بالنظرة التقليدية في نشأتها، وربطت أدبيات التنمية السياسية بين مفهوم الأزمات و ظهور وتكون الأحزاب.

 ومن ناحية ثانية، فإنّ الإسهامات الأكثر إنتشارا لأدبيات التنمية السياسية إنّما تدور حول دور الأحزاب كإدارات ووسائل للتنمية، تساهم في حلّ أزمات إدارة التنمية وهذا ما يعرف الآن بإدارة الأزمات ([[16]](#footnote-17)).

 وفي هذا الإطار العام حول الدور التنموي للأحزاب السياسية، سوف نخصّص ثلاثة عناصر للحديث عن أدوار محدّدة للأحزاب في مجالات التنمية السياسية، والتي إتّفق عليها الكثير من الـباحثين. ويمكن أن نحدّدها في أهم المسائل الخاصة بالتنمية السياسية التي يمكن أن ترتبط بدور الأحزاب السياسية، و التي سنحاول مناقشتها فيما يلي:

أولا: الأحزاب وأزمة الشرعية السياسية:

 يُعرّف العلامة عبد الرحمان إبن خلدون الشرعية ([[17]](#footnote-18)) بقوله: "إعلم أنّ البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنّه يسلم له النظر في أمر نفسه و أمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك و يطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط و المكره، و كانوا إذا بايعوا الأمير و عقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع و المشتري..."([[18]](#footnote-19)).

 ويذهب الأستاذ "ماكس فيبر" « Max Weber »إلى أنّ النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحدّ الذي يشعر معه مواطنوه أنّ ذلك النظام صالح ويستحقّ التأييد والطاعة([[19]](#footnote-20))، وتحقيق الشرعية كما يرى الأستاذ " روبرت ماك إيفر" « Robert MacIver »  حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها و إدراك الجماهير لها متطابقين وفي إتّساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحتفظ للمجتمع تماسكه.

 من هذا فقد إقترح الأستاذ " ماكس فيبر" أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصدر: يعني المعتقدات و العادات والأعراف المتوارثة التي تحدّد الأحقية بالسلطة، والمصدر الثاني: الزعامة الملهمة: وهي الولاء والطاعة من المحكومين للزعيم، وهي التي تجعله مصدر جذب و احترام. أما المصدر الثالث للشرعية وهو: العقلانية القانونية: والذي على قواعد تحدّد واجبات وحقوق منصب الحاكم و مساعديه، وطريقة انتقال السلطة وتداولها وممارستها، ويوازي ذلك كله قواعد مقنعة تحدّد واجبات وحقوق المحكومين في علاقتهم بالسلطة الشرعية.

 أمّا أزمة الشرعية فإنّها تعرف بأنّها إنهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم ينجم عن الإختلاف حول طبيعة السلطة في النظامالسياسي([[20]](#footnote-21)). ومن ذلك فإنّ أزمة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغيير في هيكل الحكومة، وتغيير في المصدر الذي تستمدّ منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المثل التي تعبر الحكومة عنها.

 وتأسيسا على ذلك، فما هو دور الأحزاب السياسية في حلّ مسألة الشرعية ؟

 إنّ الأحزاب السياسية تعدّ في الإحتكام إلى القاعدة الشعبية تبريرا شرعيا لها، فهـي دائما أداة هامة في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية. وهو ما يفسّر لجوء الحكومات السلطوية غالبا لتنظيم حزب سياسي وذلك بغية لفكّ خيوط أزمة الشرعية.

 وَيصوغ الأستاذ "دافيد أبتر" Apter »  « Davidدور الأحزاب السياسية من خلال ثلاثة جوانب، وهي:

- نشاط الأحزاب في تقديم شبكة واسعة من العلاقات المتداخلة التي تجمع بين القطاعات الإجتماعية المختلفة.

- نشاط الأحزاب في تعظيم شرعية النظام السياسي من خلال حشد التأييد الجماهيري.

- وأخيرا ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معيّنة للحكم تصوغها في إطار إيديولوجي محدّد([[21]](#footnote-22)).

ثانيا: الأحزاب وأزمة المشاركة السياسية:

 إنّ أزمة المشاركة السياسية تنتج عن عدم تمكّن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين، وتبرز خطورتها عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.

 ونظرا لخطورة أزمة المشاركة السياسية على عملية التنمية السياسية، يمكن تحديد أبعادها على النحو التالي:

- الإختلال في شرائح المجتمع السياسي: حيث يظهر تقلص واضح في شرائح المشاركين و المهتمين، و تضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين.

- مشاركة شكلية موسمية، غير فعالة: بحيث تظهر ظاهرة المرشح الواحد، والإنتخابات غير النظيفة، وإختفاء المعارضة الفعالة والجذرية.

- مشاركة إجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة بغرض خلق المساندة الشكلية للنظم الحاكمة دون أن تعبر عن مشاركة نابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسـي، وقدرته على التأثير فيما يتخذ من قرارات([[22]](#footnote-23)).

ويرجع أيضا الأستاذ "جلال معوض" إخفاق النظم السياسية خاصة في الأنظمة العربية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديموقراطية إلى شبكة معقدة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، يمكن إبراز هذه العوامل على النحو التالي:

1/ـ التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي الحاد وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي.

2/ـ انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة لإنتشار الأمية ونقص الخبرة.

3/ ـ ضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية.

4/ ـ غياب أو على الأقل ضعف الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى.

5/ ـ طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية.

6/ ـ ضعف أو غياب التنظيمات السياسية الوسيطة كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح ([[23]](#footnote-24)).

ويظهر أثر الأحزاب السياسية واضحا في التخفيف من أزمة العزوف عن المشاركة السياسية من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب و مناقشة الأحداث العامة، والإهتمام بالتطوّرات التي تجري على الساحة السياسية.

 كما أنّنا لا نتجاهل دور الأحزاب السياسية ـ دون أن ننسى دور الجمعيات المختلفة ـ في القضاء أو التقليل من مظاهر الإغتراب والعزوف السياسي الذي يعرفه الأستاذ " أولسن" «Olson »  بأنّه " الفصل أو الغربة بين ذات المرء وَبعض الجوانب البارزة في البيئة الإجتماعية"([[24]](#footnote-25)). وذلك من خلال التقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد و بين مؤسسات النظام السياسي، وَخلق شعور الثقة في المواطن بأنّه قادر على التأثير في القرارات الحكومية.

ثالثا: الأحزاب وأزمة التنشئة السياسية:

 تعتبر التنشئة السياسية Political Socialzation ،من أهمّ الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، وتبرز وظائفها بوضوح أكثر في المجتمعات النامية منه في المجتمعات المتقدّمة. ويرجع ذلك إلى أنّ المراحل الأولى من النمو تركز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية، وبالرؤية الواضحة حتّى يمكنهم المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة، على حين في المجتمعات المتقدّمة هناك هيئات أخرى يمكن أن تؤدي هذا الدور. كما أن للأحزاب السياسية دور في دعم تجانس الثقافة السياسية السائدة والقائمة على قبول التعدد والتنوع في الآراء والمصالح بين مختلف الجماعات مع الحفاظ على تطوير الوحدة والتكامل بينها في إطار هذا التنوع، مما يضمن تمتع النظام السياسي بقدر كبير من الفاعلية والشرعية.

و مهما يكن، فإنّ الأحزاب السياسية من خلال التنشئة السياسية تقوم كأداة لإحداث التغيير في الاتجاهات والسلوكيات داخل المجتمع. ويبرز دورها جليّا في تنظيم الخدمات الإجتماعية لأعضائها و تقديم لهم فرص العمل، و توزيع برامجها. كما توضح للأعضاء التاريخ القومي، ومناقشة برامج التنمية الإقتصادية التي تصنعها الحكومة.

رابعا: الأحزاب و أزمة التكامل القومي:

 يقصد بالتكامل القمي تحديد الهوية وتدعيم الولاء القومي بما يتطلبه ذلك من ضرورة الانتقال من نطاق الولاءات الضيقة المرتبطة بالجماعات المختلفة دينيا ولغويا وعرقيا وقبليا إلى نطاق الولاء القومي للمجتمع السياسي الكلي. ومن متابعة خبرات النظم السياسية الحديثة، يتضح وجود استراتيجيتين للتعامل مع أزمة التكامل القومي وتؤدي الأحزاب دورا أساسيا في إطار كل منهما:

1 ـ استراتيجية الإدماج أو ما يسمى "بوتقة الصهر" Melting Pot : وتعني تجاهل وعدم اعتراف النظام السياسي بوجود انقسامات داخلية دينية أو عرقية أو قبلية أو لغوية في المجتمع. ولهذا لا يسمح النظام بتعدد الأحزاب منعا لظهور أحزاب قبلية أو عرقية أو على أساس اللغة والإقليم تهدد وحدة الدولة وتعرقل عملية بناء الأمة، مفضلا على ذلك تبني نظام الحزب الجماهيري الواحد كبوتقة صهر لكافة الجماعات وكأداة لبث وتعميق قيم الولاء والانتماء القومي في نفوس جميع المواطنين.

 رغم ذلك، أثبتت خبرة نظام الحزب الواحد في دول الجنوب بوجه خاص فشل هذا النظام في أن يصبح أداة للتكامل القومي. ويعود ذلك إلى عوامل عديدة من بينها:

أـ تحول الحزب إلى أداة في يد السلطة الحاكمة، وسيطرة المعايير البيروقراطية عليه، مما أفقده فاعليته كقناة اتصال بين الحاكم والمحكوم وكأداة لربط الجماهير بالنظام السياسي.

ب ـ تحول الحزب الحاكم في كثير من الحالات، خصوصا في الدول الإفريقية إلى مجرد أداة لتدعيم مصالح وأوضاع القبلة المسيطرة التي تنتمي إليها في العادة السلطة الحاكمة أو على الأقل ترتبط بها بروابط مصلحية ([[25]](#footnote-26)).

2 ـ استراتيجية الوحدة في إطار التنوع: تأخذ بها النظم السياسية الديمقراطية القائمة على التعددية والمنافسة الحزبية. وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس الاقرار بوجود تنوع وتعدد اجتماعي وثقافي، وتوفير ما يلزم من آليات سياسية كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح لضمان مشاركة الجماعات المختلفة في المجتمع في العملية السياسية وللتعبير عن مصالحها في إطار قيم التسامح والتعايش بين الجميع في مجتمع واحد ذي نظام ديمقراطي تعددي. وفي مثل هذه النظم تهتم الأحزاب السياسية كتلك الممثلة في الهيئة التشريعية، بإثارة الرموز القومية التي من شأنها تنمية مشاعر الانتماء القومي، وبوضع سياسات توفق بين المصالح المحلية والمصالح القومية من ناحية وبين مصالح الجماعات المختلفة من ناحية أخرى.

1. () ـ أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر ، ص18. [↑](#footnote-ref-2)
2. () ـ صادق الأسود، المرجع السابق الذكر، ص467. [↑](#footnote-ref-3)
3. )( - Maurice Duverger , Les partis politiques, Paris : Colin, 1976,p. 240. [↑](#footnote-ref-4)
4. ()ـ اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص204. [↑](#footnote-ref-5)
5. () ـ أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص19. [↑](#footnote-ref-6)
6. () ـ سليم الزغبي، الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، في: المرشد إلى الحزب السياسي، الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1995، ص 82. [↑](#footnote-ref-7)
7. () ـ كامل زهيري، موسوعة الهلال الاشتراكية، نقلا عن: ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006،ص29. [↑](#footnote-ref-8)
8. ()ـ راشد الغنوشي، الحريات في الدولة الإسلامية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982،ص250. [↑](#footnote-ref-9)
9. ()ـ سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها، نشاطها)، القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، جوان 2005، ص 13. [↑](#footnote-ref-10)
10. ()ـ إدريس جنداري، " التجربة الحزبية في المغرب غموض التصور وإعاقة الممارسة "، وجهة نظر، العدد 51، السنة السادسة عشر، شتاء 2012، ص 28. [↑](#footnote-ref-11)
11. ()ـ سعاد الشرقاوي، المرجع السابق الذكر، ص 242. [↑](#footnote-ref-12)
12. ()ـ حسن نافعة وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 330. [↑](#footnote-ref-13)
13. () ـ سعاد الشرقاوي، المرجع السابق الذكر، ص 245. [↑](#footnote-ref-14)
14. () –Joseph Lapalombara and Myron Weiner,eds. Political Parties and Political Development, Princeton University Press, 1966,p6. [↑](#footnote-ref-15)
15. ()– David Apter, The Political of Modernization, Chicago: University of Chicago press, 1965, p 187. [↑](#footnote-ref-16)
16. ()ـ راجع في ذلك:

 ـ محسن أحمد الخضيري، إدارة الأزمات، القاهرة: مكتبة مدبولي، ب.ت.، 236 صفحة. [↑](#footnote-ref-17)
17. () ـ وهي المقابل المصطلحي الحديث لمفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي. [↑](#footnote-ref-18)
18. () ـ عبد الرحمن إبن خلدون، المرجع السابق الذكر، ص 209. [↑](#footnote-ref-19)
19. ()ـ علي الدين هلال و آخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص40. [↑](#footnote-ref-20)
20. () ـ أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق الذكر، ص 197. [↑](#footnote-ref-21)
21. () - Apter, Op. Cit, P. 123. [↑](#footnote-ref-22)
22. (1)- علي الدين هلال، و آخرون، المرجع السابق الذكر ، ص 523. [↑](#footnote-ref-23)
23. ()ـ صلاح سالم زرنوقة، عبد العزيز شادي، تجدد القيادة في الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، 2004، ص137ـ 138. [↑](#footnote-ref-24)
24. (2)- سعد إبراهيم جمعه، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص 43. [↑](#footnote-ref-25)
25. (1)- حسن نافعة وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 320. [↑](#footnote-ref-26)